إتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية

أ. م. د.عبد الصمد سعدون الشمري م. د. خضير عباس احمد النداوي
قسم العلاقات الاقتصادية الدولية بكلية العلوم السياسية بجامعة النهرين / بغداد

الملخص

يتميز العراق بكونه واحداً من أقدم الدول الذي اكتشف به النفط الخام وباحتياطيات هائلة في منطقة الشرق الأوسط منذ عام 1927، و بدأ بتصدير النفط الخام منذ عام 1934وحتى الوقت الحاضر . وعلى مدى ثمانية عقود خلت اعتمد الاقتصاد العراقي على الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام لتسيير كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى .

جرى تناول هذا البحث وفق هيكلية تضمنت ثلاثة محاور رئيسة تضمن المحور الأول استعراض الإمكانيات النفطية في العراق. وتناول المحور الثاني ، موضوع تذبذب أسعار الصادرات النفطية العراقية في أسوق النفط العالمية ، في حين ركز المحور الثالث على انعكاسات تذبذب الأسعار النفطية على الوضع الاقتصادي في العراق ، إضافة للخاتمة والاستنتاجات

Trends In Iraqi Oil Revenues After 2003 Under The Effect Of World Oil Prices Fluctuation

Abstract:

Characterized Iraq, being one of the oldest countries where oil was discovered in the Middle East since 1927, and possess a vast oil reserves. In addition, the production and marketing of Iraqi oil continued since 1934 and until the present time. Over the past eight decades, the range of economic benefit of the financial Iraq's oil resources varied according to the applicable forms of investments in the oil sector in Iraq.

This research included a study of the subject according to several aspects of the structure included the introduction and three sections. First Section, reviewed the possibilities of Iraqi oil. The second section focused on the issue of fluctuating prices of Iraqi oil exports in world oil markets. While the third section dealt with the implications of fluctuating oil prices on the Iraqi economy. Finally, the research ends with the conclusions

المصطلحات المستخدمة:

الإيرادات، النفط الخام، الاستثمار، الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي، الندرة، الموارد الاقتصادية.

Revenues ، Crude oil ، Investment ، Economic Globalization ، Gross Domestic Product ، Scarcity ، Economic Resources

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد 18
العدد 68
الصفحات 254- 273

المقدمة

جرى منذُ مائة عام خلت إدخال سلعة النفط في تسّيير الأساطيل التجارية والعسكرية في البحار والمحيطات من قبل الدول الصناعية الغربية المتقدمة وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، وأضحى النفط الخام منذُ ذلك الحين سلعة إستراتيجية، وذلك لتعدد مجالات الاستفادة منه في ميادين الحياة كافة وللاستخدامات المزدوجة، المدنية والعسكرية على حدٍ سواء. وهكذا بات توريد النفط للأسواق الدولية أحد الثوابت في تحديد أمن الطاقة على المستوى الدولي.

وعلى الرغم من تباين الإمكانيات النفطية لمناطق منابع النفط في العديد من دول العالم، إلا أن منطقة الشرق الأوسط ،والتي تضم دول الخليج العربي والشام والعراق وإيران تأتي في المقدمة . وكانت الدول الصناعية الغربية المُتقدمة ولا تزال المُستهلك الأول للنفط،وذلك لإعتبارات عديدة لعل أهمها، لإستخدامه في تسيير العجلة الصناعية للدول الرأسمالية، إلى جانب تعدد مُواصفاته الفنية ، ولاسيما صفتي الندرة (Scarcity) والنضوب (Exhaust)، عندئذ أصبح موضوع تسعيره هو الآخر، شأناً مُختلفاً عن تسعير بقية السلع والخدمات في الأسواق التجارية الدولية.

يتميز العراق، بكونه من أقدم الدول التي أكتُشف فيها النفط في منطقة الشرق الأوسط، منذ عام1927، فضلاً عن إمتلاكه لإحتياطيات نفطية هائلة ، وجرى أنتاج وتسويق النفط العراقي منذ عام 1934، وحتى الوقت الحاضر وعلى مدار السنوات الثمانين الماضية تباينت مديات الاستفادة الاقتصادية من الموارد المالية النفطية في العراق ، مع أختلاف صيغ الاستثمار في هذا القطاع، والتي تباينت هي الأخرى مع تغيير الأنظمة السياسية التي حكمت العراق.

وبعد الاحتلال الأميركي للعراق، أولت سلطة الاحتلال ، ومنذ دخول قواتها الغازية بغداد في 9 نيسان (ابريل) 2003 أهتماماً خاصاً بالقطاع النفطي . وتم وبصورة تدريجية ، وبخاصة بعد تشكيل أول حكومة عراقية في تموز (يوليو) 2004 معاودة تصدير النفط العراقي،عبر منافذ التصدير التقليدية في ميناء البصرة في الجنوب وعبر خط الأنابيب العراقي التركي من الشمال .

أولاً: مُشكلة البحث

تُشكل إيرادات النفط أكثر من نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للاقتصاد العراقي، ونحو (95%) من إيرادات الموازنة العامة السنوية في العراق مما يعني أن مفاصل قطاعات التنمية الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية تعتمد على الموارد المالية المتأتية من بيع هذه السلعة لغرض تأمين استمرار تدفق الموارد المالية الأمر الذي يتطلب إعداد الموازنة السنوية لتحديد التخصيص المالي الحكومي وبحسب الأولويات، سواءَ أكانت تشغيلية أم استثمارية في الموازنة العامة التي من قبل الحكومة وتعرض عادة على البرلمان لتصديقها بنهاية كل عام. وفي ضوء هذه الإشكالية، تُثار العديد من الأسئلة، يسعى البحث الإجابة عنها ، وفي مُقدمتها الآتي:

1. ما حجم احتياطيات النفط الخام والغاز الطبيعي في العراق ؟
2. ما هي مديات تطور تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وكيف انعكست تذبذبات أسعار النفط على الاقتصاد العراقي ؟
3. ما هي اتجاهات السياسة الاقتصادية العراقية في توظيف الإيرادات النفطية بعد العام 2003؟

ثانياً: فرضية البحث

ينطلقُ البحث من فرضية مفادها : وجود علاقة سببية موجبة بين إتجاهات الإيرادات النفطية العراقية وثقلها في الموازنة السنوية العامة وبين إتجاهات أسعار النفط في السوق العالمية ، إذ تزداد أهمية ودور الموازنة العامة بشقيها التشغيلي والاستثماري مع ارتفاعات الأسعار ، وتتراجع مع تراجعها ، وهو ما يكرس ريعية الاقتصاد العراقي لاعتماده على الواردات النفطية .

ثالثاً: منهج البحث

لتحقيق الغرض من البحث ، إستعان الباحثان بالمنهج الاستنباطي (Deductive Method) والذي يُسمى أحياناً (بالمنهج الأستنتاجي)، بمعنى الانتقال من العام إلى الخاص ، وذلك من خلال ألإنطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية ، وباعتماد الطريقتين الوصفية (Descriptive Method) والتاريخية (Historical Method)، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية عن الموضوع وتوصيفها ومُقارنتها وتفسيرها لإثبات فرضية البحث والتوصل لإستنتاجاتٍ مقبولة ومنطقية تخدم هدف البحث.

رابعاً: هيكلية البحث

جرى تناول هذا البحث وفق هيكلية تضمنت ثلاثة محاور رئيسة تضمن المحور الأول أستعراض الإمكانيات النفطية في العراق. وتناول المحور الثاني ،موضوع تذبذب أسعار الصادرات النفطية العراقية في أسوق النفط العالمية ، في حين ركز المحور الثالث على أنعكاسات تذبذب الأسعار النفطية على الوضع الاقتصادي في العراق ، إضافة للخاتمة والاستنتاجات .

المحور الأول/ الإمكانيات النفطية في العراق

1. الأحتياطيات النفطية

تبلغُ الاحتياطيات النفطية المُثبتة في العراق (Reserves)، نحو (115) مليار برميل من النفط الخام، وفقاً لأحدث الأرقام المعلنة لعام 2011 وبذلك أصبحَ العراق يحتل المرتبة الرابعة عالمياً بعد المملكة العربية السعودية وفنزويلا وإيران (الجدول – 1). كما يتميز النفط العراقي بأنخفاض كلفة الأستكشافات والتطوير والتي تقل عن قيمة دولار أميركي واحد للبرميل كمعدل في العراق[1] ، وذلك لأن غالبية حقول النفط تقع على اليابسة وغير عميقة ومُعظمها كبيرة جداً ولا تحتوي على تركيبات جيولوجية مُعقدة . فيما بلغَ عدد الحقول المُطورة والمُنتجة للنفط حالياً في العراق نحو (15) حقلاً فقط من أصل (81) حقلاً مُكتشفاً. مع العرض أن بعض هذه الحقول تمتلك مخزوناً نفطياً هائلاً وتُعد من الحقول العملاقة وفقاً للمقاييس المُعتمدة عالمياً مثل حقول: مجنون ونهر عمر والحلفاية وغرب القرنة والناصرية والرطاوي وشرق بغداد [2] . في حين يبلغ حجم الأحتياطيات النفطية المُحتملة في العراق ، والتي تُشكل المخزون النفطي الأصلي نحو (505.408) مليار برميل وهذا أحتياطي سابق ليس عليه إنتاج وبحسب ما أعلنه وزير النفط العراقي ، تُصنف الحقول النفطية وفقاً لحجم أحتياطياتها إلى ستة أصناف ، وكما يأتي :

الأول : فوق العملاقة : ويبلغ أحتياطها (133.885)،مليار برميل.
الثاني : الحقول العملاقة : ويبلغ أحتياطها (29.885)، مليار برميل .
الثالث: الحقول الكبيرة جداً: ويبلغ أحتياطها (7.222)، مليار برميل.
الرابع : الحقول الكبيرة : ويبلغ أحتياطها (4.292)، مليار برميل .
الخامس : الحقول المتوسطة : ويبلغ أحتياطها (0.588)، مليار برميل.
السادس : الحقول الصغيرة : ويبلغ أحتياطها أقل من (500)، ألف برميل .

ويمتلك العراق سبعة حقول من الصنف الأول (فوق عملاقة) ، ومنها :{حقل غرب القرنة، والرميلة، ومجنون، وكركوك، وشرق بغداد، وحقل الزبير }. ويُعد حقل غرب القرنة هو الآن ثاني أكبر حقل نفطي في العالم . كما يمتلك العراق ثمانية حقول من الصنف الثاني (الحقول العملاقة)، وهي:{ حقل الحلفاية بميسان، والناصرية، وأرطاوي بالبصرة ، وبلد في صلاح الدين ، وباي حسن في كركوك ، والقيارة في نينوى ، والأحدب في واسط ، وحقل جوان في نينوى }، مع العرض أن هذه الأرقام تشمل (66) حقلاً مُكتشفاً في العراق فقط عدا حقول إقليم كردستان ، وأن هناك حقولاً كثيرة أخرى لم تُكتشف بعد[3].

كما تتوزع الثروة النفطية في العراق على (81) حقلاً نفطياً، جرى تطوير (24) حقلاً منها ولا تزال (57) حقلاً من دون تطوير، وتتوزع جغرافياً في محافظات العراق كافة. وعلى سبيل المثال : يوجد في محافظة البصرة (15) حقلاً وفي كركوك (6) حقول ، وفي ميسان (11) حقل ، وفي ذي قار (2) حقل ، وفي نينوى (10) حقول ، وفي أربيل (5) حقول ، وفي صلاح الدين (5) حقول ، وفي واسط (3) حقول ، وفي ديالى (8) حقول ، وحقلان في كربلاء ، وحقل واحد في كل من بغداد والنجف والمثنى والانبار [4].

---

(1). تتراوح تكاليف أنتاج برميل النفط كمعدل مابين (1- 2) دولار في مُعظم دول الخليج العربي، وفي فنزويلا (5) دولارات، وفي روسيا ما بين (2.5- 4.8) دولار، وفي دول بحر قزوين وآسيا الوسطى (12-13) دولار وفي بحر الشمال البريطاني (11) دولار، للتفاصيل، انظر : عبد الفتاح دندي ، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الأقطار الأعضاء منه ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (35) العدد 131(الكويت : منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول "الاوابك" خريف،2009) ، ص21.

(2). لمزيد من التفاصيل ، انظر دراسة عصام الجلبي، وزير النفط العراقي الأسبق، والموسومة: قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية ، والمقدمة إلى ندوة مستقبل العراق في تموز 2005 في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص3.

(3).لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى تصريحات وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني، عن أحتياطيات العراق النفطية الجديدة ،والمنشورة في صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، 2010/10/5.

(4). خضير عباس النداوي ، السياسة النفطية في العراق بعد 2003 بين المحددات السياسية والإبعاد الاقتصادية ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 68 (دُبي : مركز الخليج للابحاث ، أيار "مايو" 2010)، ص63.

2. احتياطيات الغاز الطبيعي: يمتلك العراق نحو(3.2) مليار م3 كاحتياطي مُثبت في نهاية 2011 [5].أما الاحتياطي المحتمل فيبلغ (4.350)مليار م3،ووفقاً للأرقام الرسمية لوزارة النفط العراقية مع العلم أن (70%) من ذلك الاحتياطي هو غاز مُصاحب لعمليات أنتاج النفط الخام ، أما الباقي وهو (30%) فهو يمثل الاحتياطي من الغاز الطبيعي الحر الذي يمكن أنتاجه من حقول غازية . وقد أكُتشف حديثاً العديد من الحقول الغازية منها : { حقول جمجمال، وخور مور وخشم الأحمر ، وجرة بيكا ، والمنصورية }، وجميعها في الشمال الشرقي من العراق ، وهناك حقل غاز آخر تم اكتشافه في أواخر الثمانينيات في غرب العراق بالقرب من الحدود السورية العراقية وهو حقل عكاز في مُحافظة الانبار، ولم يتم لحد الآن استثمار أي من الحقول الغازية المذكورة [6].

(جدول- 1)
الدول التي تمتلك أعلى أحتياطيات النفط في العالم عام 2011

الدولة	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	المرتبة العالمية
السعودية	264.5	الأولى
فنزويلا	211.2	الثانية
إيران	137	الثالثة
العراق	115	الرابعة
الكويت	101.5	الخامسة
الإمارات	97.8	السادسة
روسيا	77.4	السابعة
ليبيا	46.4	الثامنة
كازاخستان	39.8	التاسعة
نيجيريا	37.2	العاشرة
كندا	32.1	الحادية عشرة
الولايات المتحدة الاميركية	30.9	الثانية عشرة

المصدر:
من إعداد الباحثين استناداً لبيانات شركة بريتيش بتروليوم للطاقة العالمية ، والمنشورة في: BP Statistical Review of World Energy, June.2011. P.6,

(5). Bp Statistical Review of World Energy, June, 2011, P, 20. It is available at: www.bp,com/statistical review.
(6). د. جعفر ضياء جعفر ، ود.نعمان النعيمي ،برنامج أعادة الاعتمار التجربة والتطلعات ، دراسة مقدمة لندوة مستقبل العراق بمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز ،2005،ص7.

المحور الثاني/ تذبذب أسعار الصادرات النفطية العراقية في سوق النفط العالمية

يُعد تسعير النفط الخام (Crude Oil) في الأسواق الدولية من الأمور الخطيرة جداً للاقتصاد العالمي، وذلك لكون النفط أكبر سلعة يتم تبادلها تجارياً سواءً أكان ذلك من ناحية الحجم أم من حيث القيمة التأثيرية لهذه السلعة . وعلى سبيل المثال بلغت أقيام الصادرات النفطية العالمية لعام 2008، أستناداً لإحصاءات التجارة الدولية الصادرة لعام 2009 نحو (2862) مليار دولار، فيما بلغت أقيام الصادرات الزراعية للسنة ذاتها نحو (1341) مليار دولار [7].

وُتدرك الدول المُنتجة والمُستهلكة للنفط اليوم أكثر من أي وقت مضى مدى الحاجة المتنامية لهذا المورد الناضب ومدى الحاجة إلى زيادة مُعدلات الإستثمار (Investment) في قطاع الإستخراح النفطي لرفع مُعدلات إنتاج النفط الخام ، سواءً جرى ذلك لطبيعة إقتصادية بحتة أم تحت مُبررات ومُسببات مرتبطة أساساً بأمن الطاقة ، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالاستثمار بحثاً عن مكامن النفط وبكميات غير تقليدية.

وقد شهد صيف عام 2008، أهم إجتماعات مُنظمة الدول المُصدرة للنفط (الأوبك) ، إذ أعلنت فيه المنظمة عن أستعداد الدول الأعضاء في المنظمة للإستثمار في قطاع النفط والغاز خلال العقدين القادمين بما قيمته نحو (186 مليار دولار أميركي) ، وبما يؤدي إلى رفع الإنتاج اليومي لدول المنظمة إلى (36.9) مليون برميل يومياً إعتباراً من 2010 ، وذلك لتامين الطلب العالمي المتزايد على النفط الخام [8].

وقد وضعت منظمة الأوبك خطة لزيادة طاقتها الإنتاجية عبر مد أنابيب ، وإنشاء مصبات للتصدير وبواقع كلفة تُقدر بـ (120 مليار دولار) وذلك لتحقيق جزء من التوازن بين القدرة الإنتاجية مع قطاع التكرير وبين الطلب على منتجات النفط فضلاً عن توسيع المصافي الحالية وإنشاء مصاف جديدة ، ليتم رفع الطاقة الإجمالية لطاقات التصفية إلى (17.7) ، مليون برميل يومياً بنهاية العام 2011 ، وبزيادة تقدر بنحو (5.9) مليون برميل عن الطاقة المسجلة عام 2007 [9] .

وما زالت عوائد القطاع النفطي في معظم دول الإنتاج الأعضاء في المنظمة ومنها العراق تُهيمن على الإقتصاد القومي ، إذ تُشكل الصادرات النفطية العراقية نحو (98%)، من مجمل صادراته إلى العالم الخارجي ، إذ تجاوز إنتاج النفط العراقي منذ العام 2007 أكثر من مليوني برميل يوميا ، وهو أدنى من الطموح المنشود نحو رفع مستوى الإنتاج الطبيعي لبلد كان ينتج قبل أكثر من ثلاث عقود نحو (3.6) مليون برميل يوميا .

وإذ أصبح من المأثور في هذه الأيام ، ومع أنتشار العولمة الاقتصادية (Economic Globalization)، الترويج لمقولة : (أن قوى السوق تستطيع معالجة أي أختلاف في مستويات العرض والطلب على النفط وبالتالي إستقرار أسعاره في الأسواق العالمية) . وأياً كانت مدته وحجمه ويعلل أصحاب هذه المقولة رأيهم بأن ذلك ما فعلته قوى السوق عندما تفاقمت الأزمة مع انخفاض الإنتاج النفطي بواقع (4-5) مليون برميل يوميا عقب حرب الخليج الثانية عام 1991 . إلا أن التطورات التي حدثت بالأسواق النفطية الدولية وحصول تذبذب (Fluctuation) بأسعار النفط غير مسبوق ومتفرد (Unique) ، وعقب ذلك أدحض هذا الافتراض.وقد تعرضت الأسواق النفطية العالمية خلال السنوات الثلاثين الماضية لثلاث صدمات نفطية حادة، وُصفت بكونها تأريخية، ويمكن إيجازها بالآتي:

---

(7). د. صباح نعوش ، تصدير النفط وفق أحكام منظمة التجارة العالمية ، مجلة أخبار النفط والصناعة ، العدد ،481، السنة الحادية والأربعين (أبوظبي :وزارة الطاقة الإماراتية ، تشرين أول "أكتوبر"2010) ، ص16.

(8). للتفاصيل أنظر : علي بن طلال الجهني " هل يمكن زيادة الاحتياطات البترولية ؟ " صحيفة الحياة، لندن في 12 / 7 / 2008 ، ص3 .

(9). أنظر: تقرير الأمانة العامة لمنظمة الأوبك حول إمكانية رفع الإنتاج النفط الخام وتطوير تكرير النفط ، مكتب المنظمة / جنيف ، آب (أغسطس) ، 2008 .

1. الصدمة الأولى : حصلت عقب إندلاع حرب تشرين(أكتوبر) 1973، بين الدول العربية و"إسرائيل" ، وإستخدمَ العرب النفط كسلاح في المعركة حيث قُطعت بعض الإمدادات النفطية العربية عن الدول الصناعية المتقدمة والمتحالفة مع الدولة العبرية مما أدى إلى إنخفاض مُفاجئ وحاد لسقف الإنتاج وما أعقبه من أرتفاع لأسعار النفط إذ وصل السعر آنذاك إلى (36) دولاراً أميركيا للبرميل الواحد .
2. الصدمة الثانية: حدثت عقب الثورة الإيرانية في شباط (فبراير) 1979، مما أدى إلى قطع إمدادات النفط الإيراني عن الأسواق الدولية لعدة أشهر وبالتالي انخفاض كميات المعروض النفطي في الأسواق العالمية . وعندئذ أزداد الطلب وأرتفعت أسعار النفط إلى (31) دولاراً للبرميل الواحد.
3. الصدمة الثالثة : جاءت مُختلفة عن سابقتيها من حيث المضامين والدلالات لتسجل تصاعد الأسعار بشكل تدريجي وزاحف بعد إحتلال الولايات المتحدة الأميركية للعراق في نيسان (إبريل) 2003 ليصل السعر إلى أكثر من (40) دولاراً في عام 2004 ثم يواصل زحفه التدريجي نحو الإرتفاع، إذ بلغ (50) دولاراً عام 2005 ليواصل إرتفاعه إلى أكثر من (70) دولاراً في عام 2006 ثم ليتخطى حاجز (90) دولاراً للبرميل الواحد في نهاية 2007[10].

ثم شهدت الأشهر الثمانية من عام 2008 أستمرار تصاعد سريع لأسعار النفط حتى وصل سعره في آب (أغسطس) 2008 نحو (147) دولاراً للبرميل الواحد، وهو أعلى سعر يُسجل في التاريخ ،منذ دخول النفط الخام الأسواق التجارية عام 1860، ثم يعود لينتكس السعر بحلول أيلول (سبتمبر) 2008، وبالتزامن مع وقوع الأزمة المالية العالمية، لتسجل الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2008 أسرع وأوطئ إنخفاض لأسعار النفط في التاريخ أيضاً، عندما هبطت أسعاره من (147) دولارا للبرميل الواحد إلى (36) دولاراً ولتسجل أول ظاهرة عالمية في تذبذب الأسعار وبهذا المستوى . وعقب فترة الأنهيار أبتدأت أسعار النفط بالارتفاع التدريجي خلال عام 2009 لتستقر عند مُعدل يتراوح ما بين (75-85) دولاراً للبرميل الواحد [11]، ثم تستمر الأسعار بالارتفاع لتصل إلى مابين (95– 110) دولار للبرميل الواحد خلال الفترة اللاحقة وحتى الوقت الحاضر .

لقد عزز إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية من ضخامة الإيرادات النفطية في جميع دول الإنتاج النفطي بما فيها العراق الذي بات بأمس الحاجة إلى هذا الريع لتحسين وضعه الأقتصادي والاجتماعي ، بعد ما حل بهذا البلد الدمار والحصار وتفكك البنى التحتية والخدمية والصحية ..الخ.

وفي العام 2008 أرتفع إنتاج النفط العراقي ليصل إلى مستوى قياسي منذ مرحلة الحصار وبنحو (2.4) مليون برميل يومياً، كنتيجة للمكاسب الأمنية التي تحققت نسبياً ما بعد عام 2007 ، ويفترض أن توظف تلك الإيرادات الضخمة التي حصل عليها العراق ما بين العام (2007 – 2010) في بناء منظومة الخدمات الأساسية وتحديداً الكهرباء وتوسيع نطاق شبكات الطرق والجسور وبناء قطاع الصحة وتطوير مرافق التعليم وغيرها ، إلا أنها لن تأتي بثمارها سوى نسبة ضئيلة جداً لا توازي ما هو مطروح ضمن دراسات وخطط الأعمار والتي وضعتها وزارة التخطيط وهيئات الإستثمار في المحافظات العراقية بما فيها العاصمة بغداد .

(10). خضير عباس النداوي ، الصدمة النفطية الثالثة لأسعار النفط ، المجلة السياسية والدولية ، العدد الثامن (بغداد: كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، 2008)، ص78.

(11). خضير عباس النداوي ، تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها المحتملة على مستقبل التنمية في منطقة الخليج العربي ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد 65،(دُبي: مركز الخليج للأبحاث ،فبراير "شباط" 2010)، ص 47.

المحور الثالث/ انعكاسات تذبذب الأسعار النفطية على الوضع الأقتصادي في العراق

1. العائدات المالية النفطية:

تباينت أنماط الأستثمار في القطاع النفطي عقب أكتشاف النفط في العراق منذ عام 1927 ، وحتى الوقت الحاضر بأستخدام الأنماط الاستثمارية الآتية :

- الأستثمار بعقود الامتياز: وذلك بأستخدام عقود الامتيازات التقليدية التي أستمرت منذ عام 1927، وحتى عام 1951.
- عقود مُناصفة الأرباح: جرى التحّول بعد عام 1951، لأستخدام عقود تتم وفقاً لمبدأ مُناصفة الأرباح، مما أدى إلى تزايد الإيرادات النفطية لتشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي والمصدر الأساس في تمويل الميزانية والمتغير المسيطر في تكوين التجارة الخارجية للعراق .
- الأستثمار المُباشر :تزايدت الإيرادات النفطية العراقية بعد تأميم النفط العراقي عام 1972، وبخاصة عقب زيادة أسعار النفط الخام في الأسواق النفطية الدولية في عامي 1973 و1979، وأعقب ذلك تصاعد درجة الأعتماد على الإيرادات النفطية ولتمارس تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية ورسم صورة المستقبل . وخلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي تأثر أنتاج وتصدير النفط وبشكل كبير بالأوضاع التي مر بها البلد خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) حيث تدهور الإنتاج النفطي حتى وصل إلى (1.255) مليون برميل يومياً عام 1984، وذلك لغلق منافذ التصدير وحرب الناقلات خلال مدة الحرب، وبعد أنتهاء الحرب أرتفع الإنتاج ليصل إلى (2.9) مليون برميل يومياً عام 1989.

إن الدمار الذي لحق بالقطاع النفطي بعد حرب الخليج الثانية 1991 أدى إلى تخفيض الإنتاج إلى نصف مليون برميل يومياً ولم يُصّدر منها سوى (39) ألف برميل يومياً سنة 1991. ونتيجة للتدهور بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وافقت الأمم المتحدة على برنامج النفط مُقابل الغذاء والدواء ليرتفع الإنتاج ويصل إلى (2.6) مليون برميل يومياً سنة 2001، يتم تصدير (2.016) مليون برميل يومياً. وبعد نيسان(ابريل) 2003 تذبذب الإنتاج النفطي بين (1.5و 1.9) مليون برميل يومياً بين عامي 2003 و2005 فيما بلغت الصادرات منها (1.4) مليون برميل للمدة ذاتها [12] .

إن الزيادة في مساهمة القطاع النفطي خلال سنتي 2005 و2006 كانت في حقيقة الأمر بفعل عوامل خارجية تمثلت في الزيادة الكبيرة وغير المتوقعة في أسعار النفط في الأسواق الدولية والتي انعكست بشكل مباشر في زيادة العوائد الحكومية وتعزيز مركزها المالي ، حيث إستمر العراق بالاحتفاظ بالمستوى المرتفع للعوائد النفطية لتصل في سنة 2005 نحو (24) مليار دولار أميركي ، ولترتفع في السنة التالية إلى (31.5) مليار دولار أمريكي . فيما وصلت عائدات البلاد من النفط الخام لعام 2007 إلى نحو (38) مليار دولار . ونتيجة لزيادة صادرات العراق النفطية والتي بلغت (1.850) مليون برميل يومياً ولاستمرار ارتفاع أسعار النفط فقد بلغت العائدات النفطية خلال عام 2008 بنحو (63) مليار دولار أميركي ، ثم تراجعت خلال عام 2009 إلى (43) مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت في آب (أغسطس) 2008 (أنظر الجدول 2) .

وعلى الرغم من ضآلة البيانات ودقتها حول مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، إلا أن الواقع يشير الى تدهورها في التسعينات من القرن الماضي ، في حين عانت حالة من البطء في السنوات الأخيرة من القرن الحادي والعشرين مع وجود بعض المؤشرات لمؤسسة البنك الدولي IBRD لعام 2007 من أن هناك معدلات مرتفعة من البطالة بلغت نحو (11.5%) من مجمل القوى العاملة التي تتراوح أعمارها ما بين (18 – 65) سنة ، وأكثر هذه البطالة تنحصر بين الفئات الشبابية التي تتراوح أعمارها ما بين (20 – 24) سنة إذ شكلت نحو (19.6%) من الرجال و(35.5%) من النساء.

(12). مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، التقرير السنوي 2008 ، بغداد ، ص 308 .

وما زالت الخدمات ليست كما ينبغي في ظل الوفرة المالية من الإيرادات النفطية وبخاصة من خلال ضعف قطاع الكهرباء ، إذ أن أغلبية العوائل العراقية تعتمد على ذاتها ومن دخولها المتاحة في تأمين حاجتها الكهربائية وتحديدا في فصل الصيف الشديد الحرارة .

ومع الدعم الذي تقدمه الحكومة سواءً من خلال البطاقة التموينية الغائبة في معظم مفرداتها أو قسيمة المشتقات النفطية ، إلا أن هذا الدعم لم يكن موجهاً نحو الحاجات الملحة والأكثر ضرورة كالخدمات الأساسية، لاسيما الصحة والرعاية الاجتماعية والوقود على اقل تقدير ، وهو ما يزيد من حالة الاستعصاء في المستوى المعيشي للأسر العراقية .

فقد حقق العراق موارد مالية كبيرة ومنذ العام 2005 وحتى قبيل الأزمة المالية العالمية وإنخفاض أسعار النفط في العام 2009 ، بلغت نحو أكثر من(400) مليار دولار أمريكي ، كانت هذه الأموال كفيلة في أن تُعيد العراق إلى حالة من التوازن في عملية الأعمار والتنمية الأقتصادية والاجتماعية ، إذ بلغت فوائض العراق المالية نحو(8.8%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العام 2007 و (1.5%) من إجمالي (GDP) في العام 2008 ، إلا أنه ما بعد 2009 شهدت الموازنة السنوية في العراق انخفاضاً وعجزاً مالياً كبيرين في تغطية نفقات بعض من القطاعات الضرورية [13] .

كما بدأت الحكومة العراقية ومنذ تشكيلها عام 2005 بمعالجة الاختلالات في متغيرات الأقتصاد الكلي ، وتحديداً التضخم الناجم عن الطلب مقابل إنخفاض في القيمة السوقية للدينار العراقي ، والعمل على بناء استقرار نقدي للعملة العراقية من خلال تثبيت سعر صرف العملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي وذلك عند مستوى سعر صرف ثابت نسبياً بلغ نحو (1170) ، دينار للدولار الأمريكي .

كما شرعت الحكومة العراقية في إجراء إصلاحات تتناسب وتوجهات صندوق النقد الدولي(IMF)، وبخاصة فيما يتعلق بخفض دعم أسعار المشتقات النفطية وتحرير الواردات وإصلاح النظام المعاشي – التقاعدي والوظيفي، مع تطبيق شبكات الرعاية الاجتماعية ، وهو أمر يُحسب للحكومة من جانب ومن جانب آخر،لا يزال هذا الإجراء منقوصاً من الجوانب الجزائية والقانونية والمعنوية ، من حيث معالجة رسم الخدمة والوعاء الضريبي وبما يتناسب وحجم الخدمة التي يحصل عليها المواطنون وهذا أيضاً يحمل المواطن وزر تكرار دفع الرسم أو الضريبة لعدد من المرات التي تستقطع فيها الدخول النقدية وبشكل غير قانوني[14].

ويضاف لما تقدم موضوعة الفساد المالي التي خيمت على الوضع العام لأداء الحكومة العراقية ، وأخذت التساؤلات حول مصير الأموال المفقودة من المال العام وفي عموم قطاعات الدولة وليس حصراً على قطاع واحد ، الأمر الذي خلق بعض التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين أطراف العملية السياسية .ورغم المكاسب التي حققتها الحكومة ضمن الملف الأمني في مرحلة انعطاف تاريخية ومشاهد من الأوضاع المدنية الحرجة تحت مسمى فوضى الطائفية. إلا أنها أي التحديات لا تقف عند حدود تفعيل تلك المكاسب الأمنية ، إنما تحتاج إلى تفعيل سلطات القانون وبصفة إجبارية لاحتواء كل مسيء ومتهم في سرقة المال العام ..

(13). كمال البصري، دراسة عن النفط العراقي والأزمة الاقتصادية القادمة ، عرض وتحليل دراسة (Wood Mackenzie) ، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط:
http//:www.international info.net,html,8 July 2009
(14). المصدر السابق نفسه.

2. الموازنة السنوية:

إعتمد الاقتصاد العراقي سابقاً ، ولا يزال على النفط ، وبخاصة في السنوات الأخيرة وتأثر بشكل واضح بتذبذب أسعاره في الأسواق العالمية، وبخاصة إن العائدات المالية النفطية في العراق تُشكل نحو (95%) من إجمالي الموارد المالية في البلاد [15] . ورغم اعتماد الموازنة العامة للعراق على الموارد النفطية إلا إن المتتبع لأرقامها السنوية للسنوات الخمس الماضية (انظر الجدول -3) يتضح لهُ بأنها كانت مُخيبة للآمال ولا تتناسب مع حجم الاحتياجات التي يتطلبها الاقتصاد العراقي المثُقل بالمشاكل . وعلى سبيل المثال، كانت موازنة عام 2005 بحدود (24.4) مليار دولار أميركي ، ارتفعت في عام 2006 إلى (30.79) مليار دولار . ثم ارتفعت في عام 2007 إلى (33.5) مليار دولار أميركي . فيما تُفسر الزيادة الكبيرة لموازنة 2008 بسبب أرتفاع أسعار النفط بالأسواق الدولية . وكان يُفترض مُضاعفة أرقام الموازنة العامة إلى (80) مليار دولار لعام 2009 إلا إن الانهيار غير المتوقع لأسعار النفط تسبب في تحديدها بـ (59) مليار دولار أميركي . واستمر تأثير تذبذب أسعار النفط على الموازنة السنوية العراقية لعام 2010 والتي انخفضت إلى (52) مليار دولار ، فيما ارتفعت أرقامها لعام 2011 إلى (69) مليار دولار عقب الارتفاع النسبي لأسعار النفط في الأسواق العالمية .

(جدول 2)
الإنتاج والعائدات المالية النفطية السنوية للعراق
للسنوات 2003-2009

السنة	الإنتاج النفطي (ألف برميل يومياً)	العائدات المالية السنوية (مليون دولار/بالأسعار الجارية)
2003	(1) 1.377	(3) 8.627
2004	2.107	17.751
2005	1.912	24.058
2006	1.063	31.585
2007	1.851	(4) 38.056
2008	(2) 2.428	63.000
2009	2.442	43.895

المصادر :

(1).الإنتاج النفطي للسنوات 2003-2007، كابي ألخوري، بيانات إحصائية عن الطاقة في الوطن العربي والعالم، مجلة المستقبل العربي، العدد359(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني (يناير) 2009) ص244.

(2). الإنتاج النفطي لعام 2008 و2009، أستناداً إلى: Bp statistical review of World Energy , June , 2011. It is available at bp/staticalreview.

(3). العائدات المالية للسنوات 2003-2005 ، جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 (أبو ظبي: إصدار صندوق النقد العربي ، كانون الثاني (يناير) 2009) ص338

(4). العائدات المالية للسنوات 2005-2009، استناداً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2009 ، ص85.

(15). لمزيد من التفاصيل انظر: رسالة السيد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي المؤرخة في 2008/2/27، والمرفقة مع قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1859) في 2008/12/22 والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)وعلى الرابط:
www.un.org

(جدول 3)
الموازنة العامة للعراق للسنوات 2005-2009

السنة	الموازنة العامة (ألف دينار عراقي)	سعر صرف الدينار العراقية مقابل الدولار الأميركي	الموازنة العامة (ألف دولار أميركي) (****)
2005	35981168000(*)	1472(**)	24443728.260
2006	45392304000	1476	30753593.500
2007	42064530267	1254	33544282.510
2008	50775081193	1193	42560839.220
2009	69165523835	1170	59115832.340
2010	61735312500	1170(***)	52765224.360
2011	80934790500	1170	69175034.620

المصادر:
(*).أرقام الموازنة العامة للسنوات 2005-2011، جريدة الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، بغداد، الأعداد، 3996 في 2005/3/17 و4016 في 2006/2/2 و4046 في 2007/3/12و4067 في 2008/3/13و4117 في 2009/4/13 و 4145 في 2010/2/22و4180 في 2011/3/14.
(**). أسعار الصرف للسنوات 2005 -2009، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 (أبوظبي : إصدار صندوق النقد العربي ، 2009) ، ص 407 .
(***). أسعار الصرف لسنتي 2010-2011 استنادا لأسعار الصرف السائدة بالأسواق العراقية .
(****). احتسبت من قبل الباحثين استناداً للمعطيات الإحصائية في العمودين الأول والثاني من الجدول أعلاه .

3- السياسة الاقتصادية الكلية وضعف التثبيت الهيكلي

إن ما يُزيد المشكلة تعقيداً وُيثقلها على كاهل الأقتصاد العراقي ، هو الالتزامات التي يوليها صندوق النقد الدولي(IMF) على السياسة الاقتصادية من خلال دفعات التمويل غير المنضبط (أي التي لا تتناسب مع ما هو مطلوب فعلا من الإصلاح الهيكلي للسياسة المالية والنقدية)،كي يتحول العراق نحو أقتصاد السوق ، بعد أن تقوم الدولة برفع أدوات وسياسات الدعم ، وهو ما يُعد عبء مالي مشروط بفقرات إصلاحية ، لا يمكن أن تُطبق، لأعتبارات عدة ، في مُقدمتها أن العراق ينفرد بكونه البلد الوحيد في العالم الذي عانى من تبعات أطول الحروب في القرن العشرين ولينتهي به المطاف منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، مُحتلاً من قبل الولايات المتحدة الاميركية ، والتي عمل جيشها على تدمير كل مؤسسات الدولة والسلطة فيه مما يصعب عملياً تصور تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي بصورة فورية ، وقد يحتاج اقتصاده لسنوات طويلة لحين إستعادة عافيته ، وبخاصة إن هذا البلد قد تعّود على هذه الظاهرة منذ مدة طويلة من الزمن ، ولا يعاني أساساً من ندرة في الأموال التنموية ، إنما يعاني من عدم الاستقرار الأمني، فضلاً عن التداعيات الكارثية التي سببها الاحتلال الأميركي منذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر ، والذي انعكس حتما على ضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية .

إن بلد كالعراق يعيش المراحل الأولى من إعادة الأعمار والبناء بعد حرب مدمرة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وهو ما يُذكرنا بحال ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية كيف خرجت مُدمرة ، فكان للمشروع المارشالي اليد الساحرة من انتشالها من مأزقها الاقتصادي وعدم تحميلها وزر ما جرى عليها من سوء إدارة وتخطيط قادتها . والعجب كل العجب أن توافق مؤسسة نقدية كصندوق النقد الدولي (IMF)، على برامج تثبيت اقتصاد كلي في العراق منذ أيلول (سبتمبر) 2004 ، والحكومة العراقية لم تشكل بعد (أي لا زالت تحت سلطة الائتلاف المؤقتة)، هذا أولا ، وان وضع كالعراق كان يعيش حالة أستثنائية في إعادة توازن اقتصاده الكلي، على الأقل في ظروف بات الميل المتوسط للاستيراد(100%) من أجل تامين الحاجات الاقتصادية المُختلفة ، وبخاصة الغذائية والدوائية والخدمية شبه المفقودة ..

لقد كانت هناك ثلاثة مراحل للتثبيت الاقتصادي ، استكملت المرحلة الثانية بموجب اتفاق التمويل الاحتياطي مع صندوق النقد الدولي في 17 أيلول (سبتمبر) من العام 2008 والذي مهد الطريق لاستكمال المرحلة الأخيرة لإتفاق إعادة جدولة الديون مع الأعضاء الدائنين في نادي باريس (Paris club creditor).

وعلى الرغم من أن هناك قبولا من صندوق النقد الدولي تجاه سياسة العراق المالية والنقدية واتجاهات الإيرادات العامة ، وهو ما صرح به نائب محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح لوكالة (اكانيو)، من أن صندوق النقد الدولي مقتنع بسياسة العراق النقدية كونها تسير وفق خطة ايجابية وصحيحة ، وهي تتناسب مع واقع الاقتصاد العراقي[16]،إلا إن ذلك قد يتناقض مع حالة العجز في الموازنة العامة لاسيما في العام 2011 ،والتي بلغت (15.727.976.200) ألف دينار عراقي أي ما يعادل (13.4) مليار دولار .على أن يغطى هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2010 ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ، ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة أسعار النفط أو زيادة الإنتاج النفطي[17].

لاسيما وان المادة (1/أولا /ب) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (2) لسنة 2011 حددت"احتساب الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره (76.5) دولار للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (2200000) برميل يومياً (مليونان ومائتا ألف برميل يومياً) بضمنها (100.000) برميل يومياً عن كميات النفط المنتج في إقليم كردستان وتدخل كافة الإيرادات المتحققة فعلاً صندوق تنمية العراق (DFI)أو أي تشكيل آخر يحل محله بعد خصم (5%) عن تعويضات حرب الكويت أو أية نسبة أخرى يقررها مجلس الأمن وتسديدها إلى الأمم المتحدة "[18].

وكما هو معروف إن أسعار النفط في الأسواق الدولية تجاوزت الرقم المثبت بموجب قانون الموازنة العراقية والمحدد بـ (76.5) دولار للبرميل الواحد لعام 2011، ‘إذ أرتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية ما بين (95 - 110) دولار للبرميل الواحد ، مما وفر فائض مالي يتجاوز ما حدده قانون الموازنة السنوية ، والذي يفترض استخدامه لتسديد أرقام العجز السنوي البالغ نحو (13.4) مليار دولار أميركي وتدوير الفائض منه لميزانية 2012.

كما أعلن البنك المركزي العراقي في2011/7/2عن ارتفاع إحتياطيه المالي بنحو (8) مليارات دولار مبينا أن الاحتياطي النقدي كان منذ نهاية العام الماضي نحو (50) مليار دولار ليصل حاليا إلى نحو (58) مليار دولار، وهو ما يؤكد التناقض حول عجز الموازنة ، في حين أن العديد من المسؤولين يؤكد نضج السياسة النقدية وتطورها وتناسقها مع السياسة المالية [19].

إن العراق من الدول التي أثرت الأزمة المالية العالمية على اقتصاده ، لاسيما من خلال تلاعب الكارتل الدولي بأسعار النفط والهبوط الحاد في موارده المالية(كرافد رئيس لاقتصاده الوطني) ، إذ أن تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية قد شكل مردودا سلبيا على المشاريع النفطية العراقية ومدى إمكانية تنمية وتطوير الحقول النفطية أفقيا ، لتشمل احتياطيات مؤكدة تضاف الى مستوى الاحتياطي السابق والبالغ نحو 115 مليار برميل ..

---

(16). وأضاف أن البنك المركزي يتبع سياسة تقليل التضخم وتوفير غطاء للعملة المحلية ووضع ضوابط اقتصادية تتناسب مع السياسة المالية المتبعة .. للمزيد من التفاصيل انظرتصريحات الدكتور مظهر محمد صالح لوكالة (اكانيوز) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: www.aknews.com\ar\18\10\aknews.

(17). لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى (المادة الثانية، أولا، هـ)من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2011 والمرقم(2/لسنة 2011) والمنشور في جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4180 في 2011/3/14 .

(18). جريدة الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، العدد 4180 ، في 14 آذار (مارس) 2011.

كما أن تقلبات أسعار الصرف للدولار الأمريكي ، قد انعكس سلبا على سعر الصرف للدينار العراقي، كون أن تقلبات الأسعار النفطية المقيمة بالدولار هبوطا وارتفاعا ، هو بسبب التبعية النفطية للبورصات الأمريكية وتحديدا في ظل البيع الآجل ، وما دام أن الدينار العراقي مرتبطا بعملة الدولار الأمريكي كقيمة نقدية (غطاء نقدي) وبالسعر السائد والخاضع لتلك التقلبات ، الأمر الذي انعكس سلبا على الموازنة العامة وعلى تراجع برامج التنمية التي تعتمد بشكل رئيس على الموارد المالية المتأتية من القطاع النفطي كمورد أحادي الجانب . وإذ أكد المنتجون والمستهلكون في إطار مؤتمر لندن للمال والنفط والذي أنعقد في العام 2008 ، من أن أزمة الاقتصاد العالمي ستلعب دورا سلبيا على قطاع الطاقة ، لاسيما في جانب تقلب الأسعار والتي ستؤثر وبشكل مباشر على الموارد المالية العراقية في ظل ظروف التنمية والاعمار ، وهو ما يشكل حالة من عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية ، وتحديدا في جانبها الاستثماري [20] .

إن الإصلاح الاقتصادي في بلدٍ كالعراق خارج من حرب ومن قبله حصار اقتصادي لأكثر من (13) عام يحتاج إلى سياسة اقتصادية تُطبق خطواتها بصورة تدريجية للتكيّف مع اقتصادات السوق وليس بشكل صدمات، على أن تبدأ هذه السياسات الاقتصادية بإصلاحاتٍ داخلية تشمل معالجة التحديات الفكرية والأمنية، فضلاً عن إزالة كل القيود والعقبات التي تحول دون تحقيق الغاية من التحّول نحو اقتصاد السوق على أن تكون صياغة دور الدولة عبر إتباع حزمة من الأدوات الاقتصادية التي تؤدي إلى ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحديداً المتغير الاستثماري لخلق قاعدة إنتاجية تعتمد الإمكانات المتاحة من الموارد البشرية والمادية والمالية كريع النفط وبلوغ مرحلة من الاعتماد على الذات سواءً في استغلال مدخلات القطاع الزراعي ومدخلات القطاع الصناعي التحويلي وهذا لا يمنع نشاط دور الدولة من التوجه الجزئي لاتجاهات المتغيرات الكلية لتحقيق التوازن النسبي على نطاق الناتج المحلي الإجمالي ومحاولة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات والذي بلغ نحو (9%) في العام 2008 بالمقارنة مع عام 2007 ، وفي حين بلغ حجم الـ (GDP) ، نحو (61) مليار دولار أميركي ، رغم إن هذه الزيادة تعود معظمها إلى ارتفاع العائدات النفطية بعد ارتفاع الصادرات النفطية العراقية إلى (13,3%) في العام 2008 عن العام الذي سبقه [21].ومع ذلك فأن هذه الزيادة في أسعار النفط وانعكاساتها على ارتفاع المدخولات الريعية للاقتصاد العراقي لم تحقق التصحيح المطلوب للأختلالات الهيكلية ، إذ لا زالت مساهمة القطاع الصناعي اقل من (3%)، ومساهمة القطاع الزراعي نحو (7%) من مجمل الـ (GDP) [22].

(18) .د. مظهر محمد صالح ، مصدر سابق.
(19). ارجع إلى : مقالة بعنوان " مدخلات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط اللألكتروني :www.nasiriyah.net\htlm\16\5\2009

(20). لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي الثاني ،بغداد، حزيران ، 2009، ص 222.
(21). المصدر السابق، ص 223

وتعكس حالة الضعف في مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الدخل القومي واعتماد العراق على الموارد المالية المتأتية من قطاع النفط (الجدول- 4)، والتوجه صوب القطاعات التشغيلية أكثر مما توجهه صوب القطاعات الاستثمارية وهو ما انعكس على أداء القطاع الزراعي في ظل إهمال الأراضي الزراعية وتدني مستوى الإنتاجية أمام ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وفقر التقنيات المستخدمة، فضلاً عن اعتماد وزارة التجارة العراقية على المنتجات الزراعية المستوردة كبديل لهذا الوضع القاهر للقطاع الزراعي مع هجرات بالآلاف من أبناء الريف نحو المدينة والانخراط في العمل في قطاعات أخرى ، ومنها قطاع الجيش وقوى الأمن الداخلي . وكمحصلة لما جرى في إهمال هذا القطاع الحيوي فأن المرصودات الاستثمارية المطلوبة في هذا القطاع تقدر بنحو (9.3) مليار دولار منها (2.5) مليار دولار فقط لمشاريع الري [(23)].

وينطبق الحال ذاته على القطاع الصناعي الذي أهمل هو الآخر لصالح إستيراد تام للسلع الأجنبية على حساب إهمال الصناعة المحلية وشيوع حالة الفوضى وإختلال الإدارة الصحيحة ما بين فك الارتباط للمشاريع الصناعية المملوكة للدولة وبين حالة الخصخصة على أسس سليمة وهادفة لإنقاذ ما تبقى من المشاريع التي كانت تشكل تراثاً للصناعة العراقية كالصناعات العسكرية ذات النمو غير المنطقي فضلاً عن المشاريع الصناعية الأخرى المتقادمة تقنياً والتي باتت تشكل عبئاً على الاقتصاد القومي من حيث الأداء المتدني للإنتاج السلعي لأكثر من نصف مليون عامل شبه عاطل .

(الجدول 4)
نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية
في تكوين الـ (GDP) للسنوات 2002 – 2007

القطاع	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع الزراعي	13.5	14.3	11.4	12.6	12.9	10.4
النفط الخام	54.8	50.5	57.4	52.4	40.4	41.8
الصناعة التحويلية	4.3	4.6	2.7	2.8	2.2	2.3
الكهرباء والماء	1.3	0.74	1.3	1.3	1.1	1.5
البناء والتشييد	2.7	0.96	1.5	3.5	3.3	3.2
النقل والمواصلات	5.9	4.7	4.8	5.3	2.9	5.5
قطاعات أخرى	17.5	24.2	20.9	22.1	37.2	38.3

المصدر : جمهورية العراق ، تقرير وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية، 2007 ، ص ص 374-375

4- اتجاه الإيرادات النفطية المتحققة بين القطاعات الحكومية:

إن الموارد المالية التي حققها العراق حتى العام 2009 وقبيل الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط، كانت كفيلة في أن تحقق مستويات من التنمية في هذا البلد الذي بلغت فوائضه المالية نحو (8.8%) من إجمالي (GDP) في العام 2007 و(1.5%) من إجمالي من (GDP) في العام 2008 ، ولكن ما بعد عام 2009 ، شهدت الموازنة العامة انخفاضا كبيراً ، بل عجزاً مالياً حتى في تغطية النفقات في القطاعات الضرورية والتي بلغت نحو(7)، مليار دولار،لاعتبارات الانخفاض في أسعار النفط والتي احتسبت الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره (60) دولار للبرميل الواحد لعام 2010. وعلى أساس معدل سعر قدره (76.5) دولار للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (2.2) مليون برميل يومياً لعام 2011[(24)].

(22). جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية ، 2007، ص ص 347 و375.
(23). لتفاصيل أكثر انظر : قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية /2011 والمنشور في الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، الوقائع العراقية العدد 4180 في 2011/3/41

في ضوء ما تقدم ،فقد انعكست تداعيات انهيار أسعار النفط أو تذبذبها على الاقتصاد العراقي ، كونه يعتمدُ على صادرات النفط الخام في كل إيراداته من العملة الاجنبية ويظهر ذلك جلياً بارتباط حجم الموارد المالية النفطية السنوية بأرقام الموازنة العراقية للسنوات السبع الماضية ، فعندما ترتفع أسعار النفط ، ترتفع معها تخصيصات الموازنة السنوية، وعندما تنخفض أسعار النفط، تتراجع معها أرقام تخصيصات الموازنة العراقية .

وكنتيجة لاعتماد العراق على النفط كسلعة أحادية الجانب في صادراته ، ويعّول عليها كليا في دعم ميزانيته الحكومية ، إذ هبط مؤشر الميزانية من نحو (91.5) مليار دولار عند مستوى لسعر النفط الحقيقي وهو (98.7) دولار للبرميل في العام 2008 إلى نـحو (45) مليار دولار ، عندما أنخفض سعر برميل النفط الحقيقي إلى ما دون الـ (50 دولار) في العام 2009 وتأثيره المباشر على توزيع تلك العائدات وبشكلٍ غير متوازن على القطاعات الاقتصادية والخدمية وبما يلبي الحاجة الملحة والطموح في عموم مجالات التنمية [25].

وقد عكست هذه المتلازمة بين أرقام العوائد المالية النفطية وأرقام تخصيصات الموازنة السنوية للدولة ، ظاهرة أقتصادية سلبية جداً ، بل وشديدة التعقيد جراء اعتماد الموازنة السنوية على مورد واحد فقط هو النفط ، وفي بلد غني بثرواته البشرية ، وبموارده الطبيعية الهائلة والممكنة التوظيف في كافة المجالات التنموية.

كما أن الموازنة العامة السنوية ما بين العام (2005 – 2011) بما فيها التكميلية لم تكن متوافقة ومنصفة مع حجم وإمكانية ، بل وأهمية القطاع الاقتصادي والخدمي ، إذ أن بعض القطاعات المهمة لم تأخذ فرصتها من توزيع الإيرادات النفطية رغم أهمية تلك القطاعات كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع البيئة خاصة و في ظل ظروف بيئية غير سليمة وتحتاج إلى نفقات عالية تساهم في إعداد بيئة ملائمة في بلد عانى الحروب والدمار وتعرضت أجوائه وأرضه إلى مختلف أنواع الأسلحة والمواد المشعة والسامة ، فضلاً عن تعرض الحزام الأخضر بمختلف مناطقه الحدودية إلى العبث بالآليات العسكرية للقوات الأمريكية وحلفائها منذ حرب الخليج الثانية عقب أحداث الكويت 1991، وكذلك الحرب على العراق وسقوط النظام السابق عام 2003 ، ناهيك عن التلوث البيئي الناجم عن المياه الآسنة وسوء خدمات مياه الصرف الصحي ... الخ. وعلى سبيل المثال ، فقد بلغت حصة قطاع البيئة من الموازنة العراقية لعام 2008 نحو(0.023) تريليون دينار عراقي ، وأرتفعت هذه النسبة لتصل إلى نحو 0.095 تريليون دينار عراقي في العام 2010، بالمقارنة مع قطاع الأوقاف الذي بلغ نحو (0.393)،تريليون في العام 2008 ليصل إلى نحو (0.521) تريليون عام 2010[26]. وفي كل الأحوال فقد حصل هذا القطاع على فرصة أعلى من قطاع البيئة من مجمل الموازنة العامة..رغم أن السياحة الدينية يمكنها أن تساهم بنسبة كبيرة جدا لتغطية نفقات قطاع الأوقاف بدلا من أن تعتمد على إيرادات النفط ، والتي ممكن أن تتجه لصالح قطاعات أخرى تحظى بالأهمية ذاتها. كما أن ارتفاع العوائد النفطية لمرحلة ما ، يمكن أن تُعد حالة إنعاش للاقتصاد العراقي وأوضاع شعبه الاجتماعية والمعاشية ، لاسيما وأن العراق يمتلك من الطاقات البشرية الإبداعية ما يمكنه أي هذا البلد على استعادة البناء وتحقيق التنمية المنشودة .

(24). أنظر: سيف نصرت توفيق، الحرب الأمريكية على العراق: الدوافع الإستراتيجية والأبعاد الاقتصادية، رسالة ماجستير (غ م) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2010 ، ص ص 186 – 187 .

(26). نقلا عن : د. إبراهيم السامرائي ، ورقة اتجاه الإيرادات في الموازنة العراقية ، قدمت في ندوة الموازنة العراقية لعام 2010 ، مركز الدراسات السياسية والقانونية ، جامعة النهرين ، مايس 2010 .

5- السياسة الاقتصادية الحكومية حيال القطاعات الاقتصادية والخدمية في ظل تذبذب أسعار النفط

يعاني العراق من تحديات كبيرة في سياساته الاقتصادية ومن الناحيتين الفنية والإدارية تجاه إدارة القطاعات الاقتصادية والخدمية ، وهو ناجم عن محصلة تحديات ورثت عن عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة تسعى نحو تحقيق نمو اقتصادي أساسه مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن عدم وجود جهاز إداري كفأ من الملاكات التنفيذية، مع تدني المستوى المهني وغياب التخصصية في إدارة الملاك التنفيذي القطاعي، وعناصر أخرى عززت من معاناة وتحديات السياسة الاقتصادية تمثلت بالفساد الإداري والمالي والى درجة بات المواطن العادي يلمسها وبكل أسف .

إن اعتماد الدولة العراقية على الإيرادات المالية المتأتية عن صادرات النفط وتراجع هذه الإيرادات كنتيجة لتذبذب أسعار النفط تارة وتراجع الكميات المصدرة من النفط تارة أخرى ، انعكس على تردي الأداء الاقتصادي للقطاعات التنموية وتحديدا قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، كقطاعات رئيسة يعوّل عليها البناء الاقتصادي العام لمؤشرات النمو والتنمية في العراق .

أ- القطاع الزراعي والمنتجات الحيوانية

تراجع أداء هذا القطاع نتيجة لسلسلة من التحديات والأزمات والأمراض التي واجهته كتفشي الأمراض وشحة الوقود والمياه وضعف الأداء الحكومي ، لاسيما في مجال الدعم ، ناهيك عن الظروف الطبيعية التي أحاطت سلبا بالزراعة العراقية منها شحة الأمطار وتصاعد نسبة الملوحة في التربة ، مع ارتفاع سنوي بمعدلات درجة الحرارة في ظل انعدام الغطاء النباتي كحزام أخضر لعموم البلد .

كما أن هناك تراجع في إمكانيات الثروة الحيوانية ، إذ أنخفض عدد الأغنام خلال العقود الثلاثة الماضية بمعدل (30%)،والماعز بمعدل (60%) والأبقار بمعدل (50%) ، إذ أن هذا الانخفاض يعود في أغلب الأمر إلى قلة المراعي ونقص الأعلاف لاسيما في فصل الشتاء ، فضلا عن انتشار الأمراض بين الحيوانات التي أهلكت أعداد هائلة منها [27].

ويعاني القطاع الزراعي والحيواني من نقص الموارد المالية وضعف اتجاهات الاستثمار المخططة لتطويره وتنميته في ظل الحاجة المتزايدة للاستهلاك البشري التي تعتمد على المستوردات الأجنبية لسد احتياجاته ، وهو ما يزيد من أعباء الموازنة بالنسبة لارتفاع غير مبرر أحيانا في الميل المتوسط للاستيراد لغير صالح الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي .

ب- القطاع الصناعي

تقلصت المشاريع الصناعية في عموم العراق وبشكل كبير وملحوظ ومنذ العام 2003 ، أبان حرب احتلال العراق وما خلفته من دمار، فقد تعرض معظم هذه المشاريع ومنها الصناعية الكبيرة والإستراتيجية للنهب والسلب والتدمير ، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي (60%) من المشاريع الإنتاجية الكبيرة لا زالت معظمها متوقفة كليا أو جزئيا .

وهناك العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في العراق منها؛ عدم وجود خطة صريحة لتنمية القطاع الصناعي رغم وجود الخطة الخمسية لعام (2010 – 2014) كما إن الوضع الأمني غير المستقر نسبيا،ولا تتوفر البنى التحتية كدافع أمامي للتنمية ، وضعف العناصر الإدارية التنفيذية لمفاصل هذا القطاع ووجود البدائل من الإنتاج الصناعي المستورد الغير خاضع للرقابة النوعية وعوامل أخرى قد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تلكوء أداء هذا القطاع وعدم مساهمته في إجمالي الدخل القومي .[28]

ولا يزال هذا القطاع يعاني من نقص كبير في الموارد المالية لإعمار وتنمية بعض المشاريع الصناعية الحيوية الإستراتيجية والتي يمكن أن توفر للأسواق العديد من البضائع المحلية دون اعتماد البديل الأجنبي .

---

(27). مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ، ملف الأداء الاقتصادي الحكومي ، بغداد، حزيران 2009 ، ص ص 129-130 .

(28). المصدر السابق، ص ص 130-131.

جـ . القطاع الخدمي

يعاني القطاع الخدمي رغم أهميته البالغة تخلفا بنيويا وعلى كل المستويات ومن الناحيتين الفنية والتقنية والإدارية في ظل تفشي الرشوة وأشكال الفساد المالي والإداري والمحسوبية، حتى بات هذا القطاع لا يستطيع النهوض بدعم القطاعات الأخرى التي تعوّل عليه في عملية التنمية .

لقد دمرت الحرب من خلال استهداف المواقع العسكرية العشوائية والمقصودة كل مفاصل البنى التحتية وخدمات رأس المال الاجتماعي بما فيها طرق المواصلات البرية، والموانئ ، والجسور، وقطاع الكهرباء والماء، ومراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبيئة التي انعكست على تدهور الخدمات الصحية، فضلا عن تناقص أداء قطاع التعليم كمكمل لأداء القطاعات الأخرى ضمن مجال البحث والتطوير، والذي لم يرتق إلى مستوى الأداء المطلوب في ظل انخفاض الدعم المالي والعلمي لتطوير مفاصل هذا القطاع الحيوي بمخرجاته من العمالة التخصصية وبكل الميادين ، على أن المجال الصحي لا يختلف في معاناته عن المجالات الأخرى من نقص في وسائل العلاج والرعاية والمكافحة والمستلزمات الطبية ، وضعف نطاق التوسع في المباني من المستوصفات والمستشفيات التي انحسرت معظمها على القطاع الخاص تحت جشاعة السمة الربحية على حساب الجوانب الإنسانية ، فضلا عن نقص الخدمات الصحية في مناطق الأرياف والقرى ..

وتشير تقارير صندوق الأمم المتحدة عن منظمة الصحة العالمية (اليونسيف) إلى التدني الحاد في مستوى أداء الخدمات والرعاية الصحية في العراق ، لاسيما في المناطق ذات الكثافة السكانية الفقيرة..الأمر الذي خلف انتشار لبعض الأمراض الفتاكة كالكوليرا والحصبة، يُضاف لها أمراض وأوبئة ضمن نتائج الحروب المدمرة وما خلفه اليورانيوم المنضب من أمراض سرطانية وتشوهات خلقية لأطفال حديثي الولادة [(29)].

وعلى الرغم من التحديات التي واجهت قطاع الخدمات العراقي خلال العقود الثلاثة الماضية ، إلا إن ما رُصد لهذا القطاع من موارد مالية لغرض إصلاحه وتنميته لم تكن بالمستوى المطلوب ، رغم أن الاستثمارات التي تتطلبها مجالات القطاع الخدمي العراقي واسعة وتستوعب عدد كبير جدا من العمالة العاطلة وبكل التخصصات ، وهو ما يُعد مؤشراً على تلكوء الأداء الحكومي غير المسؤول عن ما يواجه قطاع الخدمات من تردي في الأداء وعدم المساهمة الحقيقية في أجمالي الدخل القومي .

ومما سبق يتضح لنا أن القطاعات الاقتصادية على العموم لن تحظ بأهمية الدولة العراقية في لمرحلة ما بعد العام 2003 ، رغم توافر الموارد المالية (ريع النفط) ، وان السياسة الاقتصادية الكلية كانت قاصرة في تحقيق ما تحتاج إليه تلك القطاعات من دفعات مالية لتحفيز متغير الاستثمار وبهدف تطويرها إلى المستوى الذي يحافظ على فاعلية تلك القطاعات في المساهمة في إجمالي الناتج المحلي العراقي ، وهو ما يتطلب إعادة النظر في التحليل الاقتصادي الكلي لعناصر الدخل القومي ومن خلال إعادة توزيع الموارد المالية عبر رفع النفقات الاستثمارية على حساب النفقات التشغيلية وبصورة نسبية ، وبحسب أولويات القطاع الذي يحقق الأهداف التنموية في هذه المرحلة من تاريخ العراق المعاصر بعد ظروف قاهرة مرت على البلد من حصار وحروب وحرمان لدور العراق الإقليمي والدولي وعدم الاستغلال لكفاءاته البشرية وموارده المادية وتوظيفها توظيفا سليما كثروة وطنية ضمن قطاعاته الاقتصادية ، وإذ تعد هذه المرحلة هي الأصعب في ضياع فرص العراق التنموية ، وهدر لأمواله وحقوق شعبه على مدى التاريخ .

(29)- انظر التقرير السنوي الصادر عن صندوق الأمم المتحدة | منظمة الصحة العلمية (اليونيسيف) ، جنيف 2010/2009 .

الخاتمة

من خلال ما تقدم ، يبدو أن إلتزامات الحكومة العراقية في المرحلة الراهنة لم تكن بمستوى الوعود التي قطعتها على نفسها ، وبخاصة في مسالة تامين الخدمات الأساسية من البنى التحتية كالكهرباء والصحة وخدمات البيئة ، فمعظم الدخول تذهب إلى الخدمات التي يفتقرها المواطن مما يؤثر على خط الميزانية الشهري، ولم تعد الإيرادات المتحققة من ريع النفط رغم ضخامتها قادرة على معالجة المشاكل والمعوقات التي يواجهها المجتمع كونها لم توظف أساسا كنفقات استثمارية في مجالات اقتصادية وخدمية حيوية ، بل ركزت توظيفها على النفقات التشغيلية ..هذا من جانب ، ومن جانب آخر لم تكن هناك خطط اقتصادية صريحة وواضحة المعالم بخصوص بناء وتعمير ما دمرته الحرب الأمريكية على العراق سواءً في مرحلة ما بعد عام 1991 ، أو ما بعد عام 2003 رغم أن العراق اليوم أمام عهد جديد ولديه خطة للأعوام (2010–2014).

اولاً: الاستنتاجات

1. يحتل العراق موقع متميز بين الدول النفطية في العالم ،سواءً أكان ذلك من حيث أمكانياته النفطية المؤكدة أو الاحتياطية ويأتي في المرتبة الرابعة عالمياً بعد المملكة العربية السعودية وفنزويلا وإيران ، ويمتلك احتياطيات مؤكدة قوامها (143.1) مليار برميل ، واحتياطي محتمل ، يبلغ (505.408) مليار برميل وفقاً لاحصاءات 2010. ومن الملاحظ أن مساهمة العراق في الأنتاج النفطي لاتزال ضئيلة مقارنة بحجم الاحتياطي المؤكد والمحتمل الذي يمتلكه من النفط الخام في الوقت الحاضر .
2. تُصنف التكاليف الحدية لإنتاج برميل النفط الخام في العراق بكونها من اقل التكاليف في العالم فهي لا تتجاوز دولار واحد لكل برميل نفط خام ، مقارنة بتكلفة حدية تزيد عن (5) دولار في فنزويلا ونيجيريا ، ونحو (11) دولار في الحقول البريطانية ونحو (12) دولار في دول حوض قزوين وآسيا الوسطى وتشكل هذه الظاهرة أحد العناصر المؤثرة في جذب المُستثمرين ، فضلاً عن كونها من العناصر الداعمة لأسعار النفط العراقي .
3. واكبت العائدات النفطية العراقية حركة تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية وأصبحت تابعاً لها. فترتفع مع ارتفاعها ، وتنخفض بانخفاضها . فقد شهدت العائدات المالية للعراق تحسناً ملحوظاً في قيمة صادراتها النفطية خلال عام 2008 والتي بلغت (63) مليار دولار أميركي في حين انخفضت عام 2009، بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية لتصل إلى (43.895) مليار دولار أميركي . وقد أرتبطت تخصيصات الموازنة العراقية من الناحية العملية بالإيرادات النفطية العراقية التي تُشكل نحو (95%) منها .
4. يتمثل المأزق الذي يواجهه العراق، والعديد من الدول النفطية ، في أن مداخيل النفط تعتمد على السوق الخارجي المُتقلب ، وأن أسعار النفط في الأسواق الدولية هي الأساس ، لذلك يضطر العراق إلى تبني سياسة مُحافظة عند إعداد موازنته أو وضع خطط التنمية وإعادة الأعمار، رغم الشكوك بأستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وبخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرة منذ آب (أغسطس) 2008 وحتى الوقت الحاضر .

5. كما أن العراق لم يتمكن على مدى ثمانين عاماً خلت ، أي منذُ بدية تصدير النفط عام 1934 وحتى الوقت الحاضر ، من تحقيق صناعة نفطية مُتطورة تساهم بدعم قُدرات الاقتصاد بدلا من إضعافه ، حيث تُصّدر المادة الخام فقط ، لذلك أحدثت هذه الإشكالية آثار سلبية كبيرة على قطاعات الاقتصاد السلعية الأخرى كالزراعة والصناعة بسبب وجود وفرة مالية ساهم بها القطاع النفطي مما ابعد الدولة والمجتمع عن تطوير تلك القطاعات الأساسية .

ثانياً: التوصيات

أضحى سعر النفط في الأسواق الدولية (الخارجية)، ورغم تأثره الشديد بصدمات العرض ، هو المُثبت الديناميكي الوحيد المُعتمد لأغراض أحتساب عوائد الموازنة العامة العراقية على الصعيد (الداخلي)، أي أن الموازنة تتأثر دائماً بمُتغير خارجي، والأكثر من ذلك إن هذا المُتغير هو خارج سيطرة الدولة العراقية،رغم إنها مالكة سلعة النفط الخام . وهذه الحقيقة، رغم مرارتها يصعب من الناحية العملية تجاوز تأثيراتها العملية في المدى المنظور، مما يتطلب:

1. سياسياً: وضع المصلحة العراقية العليا في مُقدمة أهتمام الكتل السياسية المختلفة والمتقاطعة ، والعمل على تحقيق أتفاق بينها لإقصاء الخلافات السياسية الداخلية عن القطاع النفطي لضمان استقراره، كونهِ المورد المالي الوحيد لكل أطياف الشعب العراقي.
2. اقتصاديا: ضرورة أن تأخذ الدولة العراقية على عاتقها زمام المبادرة كونها من يمتلك ويحق له رسمياً التصرف بالعائدات المالية للنفط لتكييف السياسات الاقتصادية وفي كافة القطاعات في البلاد للسنوات القادمة بوضع خطط تنمية اقتصادية بعيدة المدى لعشر سنوات أو أكثر ، تأخذ بنظر الاعتبار الظروف الذاتية والموضوعية التي مرَّ بها العراق وبخاصة تداعيات الاحتلال الأميركي، وبهدف الاستفادة القصوى من العائدات المالية للنفط على أن تكون الأولوية القصوى لإعادة أعمار البلاد ، وبخاصة قطاع الخدمات رأس المال الاجتماعي والاقتصادي ووضع الأسس لنهضة اقتصادية شاملة بتوظيف كل أنشطة القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها والتي ستنعكس دون شك على رفع معدلات نمو الدخل المحلي ن وارتفاع مستوى المعيشة لعموم شرائح المجتمع العراقي .
3. أما بخصوص القطاع النفطي ، يتطلب الأمر السعي الدؤوب لإصدار قانون جديد للنفط والغاز ، لمواكبة التطورات التي حدثت في العراق في السنوات العشر الأخيرة ، وبما يتيح للقطاع النفطي من ممارسة دوره الرائد لتطوير مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي، إضافة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي وتأهيل الشركات الوطنية والتي يعول عليها لدعم مسيرة النهوض في كافة قطاعات الاقتصاد العراقي . والتركيز على وضع خطط تستهدف تطوير قطاع النفط في الأجل القصير عمودياً لرفع مستوى الإنتاج بالتوازي وأهمية النفط بالنسبة للموازنة العامة كونه يشكل المصدر الرئيس للعوائد المالية وذلك لتحاشي تأثيرات تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية،إلى جانب وضع خطة بعيدة المدى تستهدف تحقيق رفع قدرات صادرات العراق النفطية من النفط الخام والغاز الطبيعي وكذلك زيادة الصادرات النفطية من المشتقات النفطية .

مصادر البحث

1. إبراهيم السامرائي ، ورقة اتجاه الإيرادات في الموازنة العراقية ، قدمت في ندوة الموازنة العراقية لعام 2010 ، مركز الدراسات السياسية والقانونية ، جامعة النهرين ، مايس 2010 .
2. التقرير السنوي الصادر عن صندوق الأمم المتحدة / منظمة الصحة العلمية (اليونيسيف) ، جنيف 2010/2009 .
3. الأمانة العامة لمنظمة الأوبك، تقرير حول إمكانية رفع الإنتاج النفط الخام وتطوير تكرير النفط ، مكتب المنظمة / جنيف ، آب (أغسطس) ، 2008 .
4. الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1859) في 2008/12/22 والمنشور على الرابط:www.un.org
5. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية، 2007.
6. جمهورية العراق، وزارة العدل، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2011 والمرقم(2) لسنة 2011 والمنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 4180 في 2011/3/14.
7. جمهورية العراق، وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4180، في 14 آذار (مارس) 2011.
8. جامعة الدول العربية ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 ، (ابوظبي: إصدار صندوق النقد العربي ، وآخرون ، 2008).
9. جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، (ابوظبي : إصدار صندوق النقد العربي ، وآخرون ، 2010).
10. جعفر ضياء جعفر ود. نعمان النعيمي ، برنامج أعادة الاعتمار التجربة والتطلعات، دراسة مقدمة لندوة مستقبل العراق بمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز، 2005.
11. حسين الشهرستاني، احتياطيات العراق النفطية الجديدة، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2010/10/5.
12. خضير عباس النداوي ، الصدمة النفطية الثالثة لأسعار النفط ، المجلة السياسية والدولية، العدد الثامن (بغداد: كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، 2008).
13. خضير عباس النداوي ، تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها المحتملة على مستقبل التنمية في منطقة الخليج العربي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 65، (دُبي: مركز الخليج للأبحاث ،فبراير "شباط" 2010).
14. خضير عباس النداوي ، السياسة النفطية في العراق بعد 2003 بين المحددات السياسية والإبعاد الاقتصادية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 68 (دُبي : مركز الخليج للابحاث ، أيار "مايو" 2010).
15. سيف نصرت توفيق، الحرب الأمريكية على العراق: الدوافع الإستراتيجية والأبعاد الاقتصادية، رسالة ماجستير (غ م)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2010.

16. صباح نعوش ، تصدير النفط وفق أحكام منظمة التجارة العالمية ، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد ،481، السنة الحادية والأربعين (أبو ظبي: وزارة الطاقة الإماراتية، تشرين أول "أكتوبر"2010) .
17. كابي ألخوري، بيانات إحصائية، عن الطاقة في الوطن العربي والعالم، مجلة المستقبل العربي، العدد 359،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني "يناير"2009.
18. كمال البصري، دراسة عن النفط العراقي والأزمة الاقتصادية القادمة، عرض وتحليل دراسة (Wood Mackenzie)، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط:http//:www.international info.net,html,8 July 2009
19. عصام الجلبي، وزير النفط العراقي الأسبق ، والموسومة : قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية ، والمقدمة إلى ندوة مستقبل العراق في تموز 2005 في مركز دراسات الوحدة العربية .
20. عبد الفتاح دندي ، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الأقطار الأعضاء منه ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (35) العدد 131(الكويت : منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول "الاوابك" خريف ،2009) .
21. علي بن طلال الجهني " هل يمكن زيادة الاحتياطات البترولية ؟ " صحيفة الحياة، لندن في 12 / 7 / 2008
22. مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، التقرير السنوي 2008 ، بغداد .
23. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي الثاني ،بغداد، حزيران 2009.
24. مظهر محمد صالح ، تصريحات نشرتها وكالة (اكانيوز) والمنشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: www.aknews.com\ar\18\10\aknews
25. مدخلات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي ، بحث في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط اللألكتروني :www.nasiriyah.net\htlm\16\5\2009
26. Bp Statistical Review of World Energy, June 2011, P, 22 statistical review. /. It is available at www.bp,com